

الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية

Multinational corporations and developing countries economiesلمزري مفيدة¹، سالمى وردة²¹المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله، (الجزائر) moufida231977@gmail.com²جامعة قسنطينة، (الجزائر) louarda.salmi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/14 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر: 2020/02/28

ملخص:

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة، تمتد إلى مختلف دول العالم. وتعدد أنشطتها ومنتجاتها بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الذي تتميز به.

لقد ازداد الاهتمام في المدة الأخيرة بالشركات المتعددة الجنسيات لما لها من تأثير على تنمية الدول النامية، والتي يتم استغلال ثرواتها والتدخل في شؤونها الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، وقد حاولت من خلال هذا البحث التطرق إلى ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ومدى تأثيرها على عملية التنمية في البلدان النامية، وقد اعتمدت على المنهج التحليلي أما النتيجة المتوصل إليها هو أن على الدول النامية الاعتماد على قدراتها المحلية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة، وعدم التعويل على هذه الشركات، وإنما اعتبارها كعامل مساعد في تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الشركات المتعددة الجنسيات، دول العالم الثالث، التنمية، الآثار السياسية، الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية.

*المؤلف المرسل

Abstract:

Today, multinationals are the driving force in the international economic and political system, because of its enormous material and human potential extending to various countries of the world. Its activities and products are numerous in order to distribute risks and diversify sources of profit , taking advantage of the achievements of scientific and technical progress that characterized it.

Interest in multinational companies has recently increased because of its impact on the development of developing countries , who se weal this exploited and interfered in its economic, political and even social affairs , through this research, I have tried to address what multinationals are and their impact on the development process in developing countries , it relied on the analytical approach, and the result was that developing countries should rely on their national domestic capacities for inclusive development and not to rely on these companies, but considered as a catalyst in achieving development. .

Key Word: Multinational Companies - Third World Countries - Development - Political Impacts - Economic Impacts - Social Impacts

1. مقدمة:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من بين الأعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشيط الاقتصاد الدولي لما تتمتع به من ضخامة، وانتشار جغرافي في جميع أنحاء البلاد وتعدد أنشطتها ومنتجاتها، ولذا فالدول تسعى إلى جلب عدد كبير من هذه الشركات إليها من أجل تحريك نشاطها في التنمية الاقتصادية بها.

فالشركات المتعددة الجنسيات تسعى دائما إلى تحقيق الأرباح والاستمرارية والنمو حيث أنها تكون على الأغلب في شكل استثمارات أجنبية، ولقد ازداد الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسيات لما لها من تأثيرات على المستوى المحلي والعالمي، كما أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية، خاصة الدول النامية التي يتم استغلال ثروتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية والإضرار ببيئتها.

وعليه فإن إشكالية البحث تكمن في: تحديد مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتقنيا وتكنولوجيا؟ وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية.

- ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ؟
- إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات؟
- مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية؟

أهمية البحث:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من ملامح النظام العالمي الجديد، نظرًا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وهذا يدفعنا لمعرفة فاعلية هذه الشركات على البلدان النامية وتأثيرها على اقتصاديتها.

أهداف البحث:

متابعة كيفية تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، وكيف استطاعت الآليات المستخدمة لهذه الشركات أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا وعميقًا على مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومعرفة مدى تأثيره على الدول المضيفة النامية.

منهجية البحث

اعتمد البحث منهجية علمية تحليلية وصفية من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للشركات المتعددة الجنسيات وتحليل الظواهر المترتبة على عملها، وإيجاد الرابطة بينها وبين البلدان المضيفة النامية، وإبراز الآليات المستخدمة في ذلك.

وقد قسمنا البحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية.

2- ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الاقتصادي الدولي وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تعريفها وأهم خصائصها وعوامل انتشارها وأهدافها.

1-2 تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الميزات التي سوف نتطرق إليها في التعاريف، وفي خصائصها، فهي من أكبر الشركات توسعا وحجما في العالم، ولها العديد من القدرات التي تخولها إلى السيطرة وفرض نفسها أمام دول العالم.

2-1-1 تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات، واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات - شركات عبر الوطنية - الشركات عبر القومية - الشركات العالمية - المشروع المتعدد الجنسيات - المؤسسة المتعددة الجنسيات ... إلخ).¹

وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على عملية التنمية أوردت 21 تعريفا لها.²

عرفها دافيد أدلمان* : « هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها ». ³

وعرفها ريمون فرنون* : « الشركة المتعددة الجنسيات بأنها منظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر ». ⁴

كما عرفها ميلتون فريدمان* : « الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي ». ⁵

أما الدكتور حسام عيسى فعرفها بأنها: « مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاو كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتزاو كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي شركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة ». ⁶

أما الأمم المتحدة فقد أقرت تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحمل اسم (الشركات عابرة القوميات) أنشأت مركزاً بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ثم أنشأت عام 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات ⁷.

بحيث تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: «كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً»⁸.

2-1-2 خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار والضخامة، ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها بإستراتيجية عالمية منسقة، والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية الأمر الذي سوف نبهته وفق الآتي:

1- الضخامة وتعدد الأنشطة:

-**الضخامة:** أول خاصية تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات، وهي ضخامة الحجم ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من إجمالي تمويل المتاح للشركة، وليس برقم العمالة أيضاً، إن أهم مقياس يتبع هو رقم المبيعات (رقم الأعمال) ويعتمد البعض على مقياس رقم الإيرادات الإجمالية، وكذلك يستخدم مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.⁹

2- تعدد الأنشطة وتنوعها:

تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، فشركة تايم وارنر تنشط مثلاً في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام واستوديوهات هوليوود والشبكة الإخبارية CNN.

كما أن الشركات المتعددة الجنسيات لا تنتج بنفسها إلى حدود الشركة القابضة، ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التحويل والتصريف، إن الشركات المتعددة الجنسيات قد فككت الإنتاج الصناعي، وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات التجميع.¹⁰

3- الاتساع الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية:

الاتساع الجغرافي:

تنشط الشركات المتعددة الجنسيات في عدد من الأقطار، ويمكن أن نأخذ من تقرير الاستثمار العالم شركة ABB* التي تكونت 1987 اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية

BroonVovery والتي استثمرت فور تكوينها 3,2 مليار، وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة في بلدان العالم الثالث وأخرى في بلدان شرقي أوروبا.¹¹

كما تشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة، وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطننا لنحو 50 ألف شركة أي ما يناهز 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، أما بقية دول العالم فكانت موطننا لأكثر من 15 ألف شركة تمثل ما نسبة 13% من تلك الشركات، وكانت حصة الدول النامية 9296 شركة تركزت حوالي 65% منها في جنوب وشرق آسيا، و28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5% غرب آسيا و2% في إفريقيا. ويتخذ نحو 90% من أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية في العالم من حيث الأصول الأجنبية مقرها في الثالث المهيمن على الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة، اليابان، والاتحاد الأوروبي) ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والالكترونيات والسيارات وصناعة استكشاف النفط وتوزيعه.

وتقوم هذه الشركات بدور مهم في الإنتاج الأمريكي، ففي عام 1999 استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ثلث أكبر مائة شركة، وتأتي خمس من شركاتها في ترتيب الشركات العشر الكبرى مصنفة وفقا للأصول الأجنبية لعام 1999 وتمثل هذه الشركات بالآتي:¹²

- جنرال إلكترونيك للإلكترونيات.

- أكسول موبل لتنقيب عن النفط وتكريره.

- جنرال موتور للسيارات.

- فورد موتور للسيارات.

- أي بي أم للحواسيب الإلكترونية.

وبالنسبة للدول النامية يلاحظ أول مرة في عام 1999 أن ثلاث شركات أصبحت مقراتها في هونغ كونغ وفنزويلا والمكسيك على التوالي، من بين أكبر مائة شركة في العالم متعددة الجنسية في العالم مقاسه بالأصول الأجنبية.

وبالنسبة لمؤشر الانتشار الجغرافي فلا زالت الشركات التي تعود للاتحاد الأوروبي هي الأكثر انتشاراً من نظيرتها، حيث وسعت هذه الشركات من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات

الدمج والتعليك في الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، ودول حوض البحر المتوسط في الوقت الذي تحتفظ به الولايات المتحدة بانتشار الواسع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.¹³

4- الاعتماد على المدخرات العالمية:

تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية، والأسواق الناهضة والقيام باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة.¹⁴

5- تعبئة الكفاءات وتركيز على الإدارة العليا (الوحدة):

-تعبئة الكفاءات:

لا تتقيد الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطن دولة معينة عند اختيار العاملين حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وبذلك تعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية.

على سبيل المثال ينتمي أعضاء مجلس إدارة *ABB الثمانية إلى خمس جنسيات مع توفر كفاءة الأداء، بالمعنى الآخر إن الذي يضم النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة، تم تصعيدها إلى الشركة الأم بعد اختبار سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية.¹⁵

-تركيز الإدارة العليا (الوحدة):

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة الإدارة لهذه الشركات، وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص، وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح، ومعدل الفائدة على رأس المال تعد الميزة الأساسية للشركات متعددة الجنسيات، فهناك وحدة الإستراتيجية ووحدة الموارد المشتركة تعد عنصر أساسيا في فكرة المشروع المتعددة الجنسيات. وبالإشارة إلى العديد من الدول الوطنية وبتعايش مركز الشركة الأم المسيطر على إصدار كل القرارات مع الدولة التي تنتمي إليها.

إن الإستراتيجية المشتركة تفترض وجود شركة موجهة تقوم بتحديد الأهداف وتسهر على إنجازها وتقييم النتائج، وهذه الشركة تمارس نوعا من السيطرة على الوحدات المختلفة من أجل تحقيق خطتها الشاملة.¹⁶

- النفوق والتطور التكنولوجي وإقامة التحالفات الإستراتيجية:

-التفوق والتطور التكنولوجي للشركات المتعددة الجنسيات:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال تدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.¹⁷

إن قوة الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في إحكام طرق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضع احتكاري تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية فإن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية تكمن ضمن إطار نموذج السوق الممثل للاحتكار الثنائي Bilateral Monopoly، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الطرف القائم، بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فاحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من استغلال نقل التكنولوجيا على صور حزم Packages يمنع قوتها المالية.¹⁸

وبذلك فإن امتلاك التقدم التكنولوجي على كافة المنافسين، ما هو إلا وسيلة لفرض سيطرتها عليهم حيث تلجأ هذه الشركات إلى الاتفاقيات الخاصة بمنح واستخدام البراءات والتي غالبا ما تتضمن ضغوطا اقتصادية وتجارية على المؤسسات والشركات الوطنية، بما يعيق حرية التصرف واستخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة.¹⁹

- إقامة التحالفات في الشركات متعددة الجنسيات:

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى، كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية، وأساليب التسويق والمهارات الإدارية.²⁰

إن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير.

- عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها:

من العوامل التي تفسر لنا ظاهرة توسع الشركات هو البحث الدائم عن مصادر المواد الأولية، واليد العاملة الرخيصة التي تتميز بدرجة ضعيفة من الحماية الاجتماعية وذلك ما توفره معظم الدول النامية،

وهذا ما يفسر توجه دول المركز عبر هاته الشركات إلى التركيز في العمليات الاستثمارية التوسعية معتمدة على قدرتها المالية والتكنولوجية الهائلة.²¹

أولاً: عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات:

يتركز التفسير لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات على مجموعة من العوامل التي سوف نتطرق إليها

كما يلي:

- تحرير السياسة العامة:

إن المؤسسات المالية الدولية ساهمت وبشكل كبير في تهيئة الأرضية للشركات المتعددة الجنسيات من أجل القيام بتدويلها، حيث نجد أنها تركز من خلال شروط منها المساعدات المالية للدول التي تعاني من أزمت اقتصادية، وعجز مالي على ضرورة الانفتاح على التجارة الدولية وتبني سياسة التحرير، بدلا من سياسة الانغلاق، حيث تتضمن سياسة التحرير فتح الأسواق المالية والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة.²²

- تزايد المنافسة:

إن تزايد المنافسة من العوامل البالغة التأثير في تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتوجهها نحو تدويل نشاطها، ذلك أنه في ظل الصراع على الأسواق المحلية تتجه الشركات بنظرها إلى الأسواق الدولية، وخاصة في الدول النامية سعيا للاستفادة من الجوانب العديدة المرتبطة بإمكانيات تخفيض التكاليف وزيادة الحصة السوقية.

- التكنولوجيا والتغيرات السريعة:

لقد شكلت التكنولوجيا بما تحمله من تسارع في تغيراتها عاملا هاما لتزايد نشاط الشركات، وسرعة التدويل، فتطور المواصلات والاتصال ساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف النقل، سواء تعلق الأمر بنقل المواد الأولية والمنتجات الوسيطة أو بنقل المنتجات التامة الصنع، لقد ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير في تطوير طرق الإنتاج، وساعدت الشركات في التقليص من المخاطر وتقاسم التكاليف مع الشركات المحلية للدول المستضيفة في إطار عقود الشراكة.²³

ثانياً: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات:

إن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تستمر في مختلف أقطار العالم، وخاصة في دول العالم الثالث (الدول النامية) ومن أهم الأهداف التي سوف تقوم بذكرها تكون وخيمة على اقتصاديات الدول المختلفة وأهم هاته الأهداف:

1- العمل على تحويل الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة في مختلف دول العالم وهنا يكون الطلب أقل من قوة العرض.

2- إن تعاضم الصناعات المقامة بالشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات، لا توفر إمكانيات التصنيع الحقيقي حيث نجد فيها مجموعات متباينة من الوحدات الإنتاجية لا تتكامل مع قطاعات الانتقاء القومي في البلدان النامية.

3- تستهدف الشركات من عملية إقامة بعض الصناعات ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية تشجيع التطور الاقتصادي عبر طريق التطور الرأسمالي.²⁴

4- إن ظاهرة المشاريع مع الشركات المتعددة الجنسيات هي إحدى وسائل الامبريالية للتكيف وضمان مصالحها، وتحقيق أقصى الأرباح، وهي وسيلة لتكريس التجربة والاستغلال وإبعاد هذه الدول عن الاتجاهات الاشتراكية.

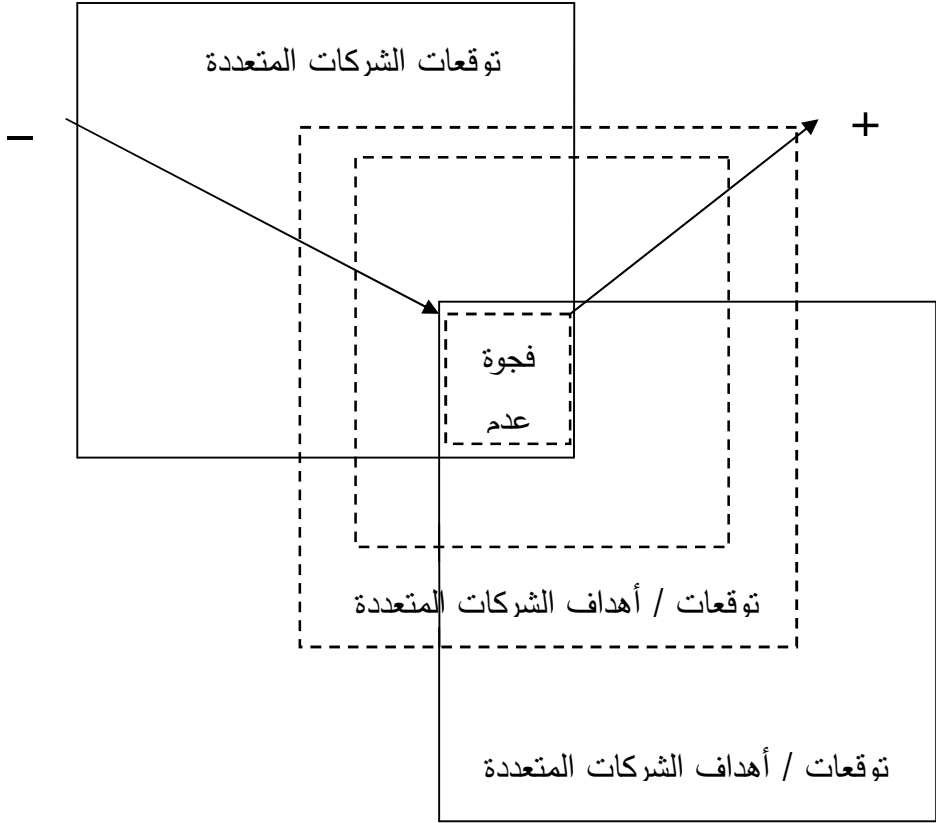
5- تحاول الشركات المتعددة الجنسيات من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالي جذب الأموال لهذه الدول المستضعفة مباشرة، بحيث يتم تدوير الجزء الأكبر من عوائد اقتصادهم إلى الصناعة الرأسمالية عن طريق الاستثمار المباشر والغير مباشر.

6- استنزاف الموارد والثروات الطبيعية المتوفرة لدى الدول النامية.

ويمكننا أن نلاحظ أنه هناك تناقض بين التوقعات والأهداف التي تعمل الشركات على تحقيقها من

خلال الشكل التالي سوف نوضح هذا التناقض.²⁵

الشكل رقم (01): التعارض بين توقعات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 18.

ومن خلال الشكل (01) يتضح لنا أن هناك اتساع فجوة عدم التطابق وتوقعات الدول النامية والشركات متعددة الجنسيات، يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على نوع وطبيعة أهداف كل طرف، ولكن أيضا على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما، فالشركات المتعددة الجنسيات تعمل على تحقيق أهدافها، وتقوم بتجاهل مصالح الدول النامية، وعدم الاهتمام بها فهي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة، وهذا ما أدى إلى ظهور هذه الفجوة إشارة (+) كلما زادت درجة التطابق في التوقعات والأهداف المصالح المشتركة، كلما زاد احتمال سد الفجوة أو تخفيض درجة التعارض بين الشركات المتعددة

الجنسيات والدول النامية، إشارة (-) كلما انخفضت درجة التطابق في التوقعات والأهداف المصالح المشتركة كلما انخفض سد الفجوة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية.

3- مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية، حيث يمكن أن تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول. ولقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية أكثر من إيجابية في مختلف المجالات في هذه الدول، وفيما يلي إيضاح ذلك.

3-1 الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات:

من خلال آراء الدارسين والمفكرين فإن الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي إلى تشويه البنيان الاقتصادي للدول النامية، وإلى خلق أنماط استهلاكية تعطل النمو الاقتصادي، فنتيجة للدعاية المكثفة التي تقوم بها الشركات يتم من خلالها إهدار الموارد النادرة في شراء سلع كمالية من استثمار تلك الموارد في عملية التنمية الاقتصادية، ويؤدي إنشاء فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية إلى تهرب تلك الشركات من قيود الحماية التجارية التي تفرضها تلك الدول لحماية منتجاتها المحلية.

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا في اقتصاد الدول النامية منها الجزائر، وهذا لتوفر المناخ الاستثماري فيها كالمادة الأولية، والجدول التالي يوضح بالقيمة تدفق استثمار هذه الشركات بالجزائر، وقد كان للشركات متعددة الجنسيات تأثيرا على قطاع المحروقات في الجزائر من خلال المشاريع في هذا القطاع.²⁶ والجدول الآتي يوضح ذلك.

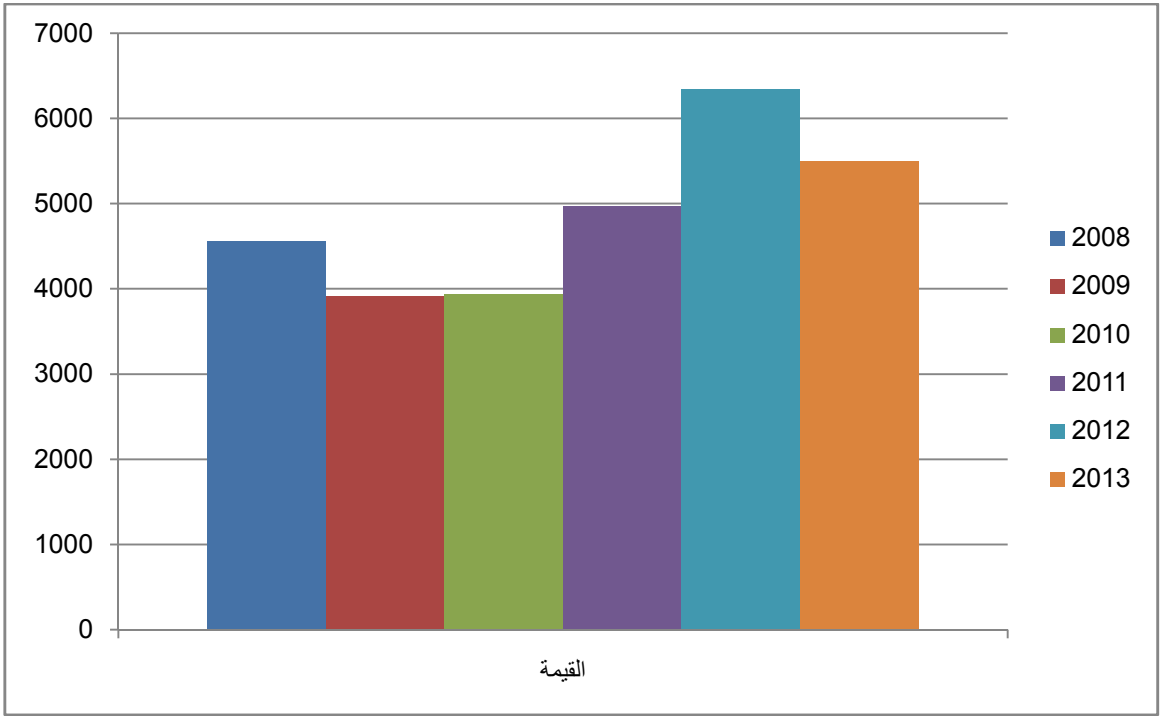
²⁷الجدول رقم (01): يوضح مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر من سنة

2013-2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4562	3920	3937	4973	6341	5500

الوحدة مليار دولار

الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية



الشكل من إعداد الباحثين بناء على المعطيات الموجودة في الجدول

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه بلوغ حصة الشركاء الأجانب 456 مليار دولار عام 2008 و3.92 مليار دولار عام 2009، ثم 3.93 في عام 2010 ثم 4.27 مليار دولار عام 2012، وبذلك فإن الاستثمارات عرفت نوع من التذبذب بين سنتي 2009 و2010 وارتفعت ارتفاع ملحوظ في 2012 بـ 6.34 مليار دولار لكنها انخفضت إلى 5.50 مليار دولار مرة أخرى في سنة 2013، وهذا يدل على تردد الذي تعرفه الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في الجزائر، ولكن رغم ذلك تبقى الشركات المتعددة الجنسيات رغم مواضع مساهمتها، من بين أكبر المستفيدين من استغلال وإنتاج المحروقات وخاصة منها النفط في الجزائر.

أولاً: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على عملية التنمية:

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دوراً في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدخل، وارتفاع تحسين الإنتاجية، وكذا تنمية المنافسة المحلية، بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء

كانت وطنية أم أجنبية، إلا أن تلك المساهمة في عملية التنمية لا ترتبط بالتنمية الفعلية في الاقتصاد حيث أنها لا تطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر.²⁸ وعليه فإن درجة إسهام هذه الاستثمارات في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه، وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة، أو قدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات.

وتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات، كالإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم، والسماح لها باستيراد ما يلزم من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم.²⁹

وغالبا شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية تعد مجحفة بحق الدول النامية نفسها، بما يحقق أرباحا كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات، ويهدد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية، ويستنزف مواردها الوطنية ويضعف إمكانيات التنمية الذاتية فيها، ويخفض معدل نمو دخل أفرادها³⁰، إضافة إلى تراكم الديون على هذه الدول التي تسعى إلى تجاوز مأزق خدمة ديونها، بزيادة إنتاج تصدير المواد الخام التي تعتمد عليها الحصول على القطع الأجنبي، مما يسرع في تدهور أسعار هذه الصادرات وانتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة لها.

ثانيا: تدفق رؤوس الأموال:

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات رؤوس أموال ضخمة، حيث تستطيع بمواردها المالية الضخمة سد فجوة بين احتياجات الدول النامية، ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات.³¹

لقد انساب للدول النامية خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي رؤوس أموال بلغت أكثر من 62 بليون دولار، ووصل مجموع أرباح التي حولتها تلك الاستثمارات إلى 139.7 بليون دولار خلال الفترة نفسها، وهذا يعني أن كل دولار استثمرته هذه الشركات قد أعطى 2.3 دولار.³²

ثالثا: التجارة وميزان المدفوعات:

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، ينعكس سلب على ميزان المدفوعات في الدول النامية بسبب التحولات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر، يقابلها على الجانب السلبي تحويل عائد الاستثمارات القائمة، فضلا عما يؤدي إليه فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد.

إن الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة تشييد مشروع جديد، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحياناً وخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة.

وقد أكدت إحدى الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تريح 07 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية، ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين.³³

رابعاً: التشغيل والأجور والتأهيل المهني:

1- إن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تدني أجور في الدول النامية وغالباً ما يتم ارتكاب ممارسات لا أخلاقية تمس بحقوق الإنسان كالحرية، العادلة، والمساواة.

2- إن وجود الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة تكنولوجيا المستخدمة.

3- تهرب العمالة والإطارات الإدارية والتقنية نتيجة ارتفاع الأجور.³⁴

خامساً: تأثيرها على نقل التكنولوجيا:

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على إنتاج وتوزيع التكنولوجيا، وهي العامل الأساسي للتقنيات الجديدة عبر العالم، لكن الملاحظ أن هذه الشركات تنقل إلى البلدان النامية تكنولوجيا قد قررت الاستغناء عنها في الدولة الأم، كما تحصل على ثمن باهض لما تقدمه من معرفة فنية، ولا تحتم عادة بمدى ملائمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظرف الاقتصاد الوطني، والاجتمع وقيمه الحضارية، وهذا ما أدى إلى نتائج سلبية على دول العالم الثالث منها التبعية وخضوع هذه الدول إلى الدول المتقدمة.³⁵

3-2- الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات:

إن خطر الشركات المتعددة الجنسيات لا يتوقف عند الجوانب الاقتصادية بل يتعدى ذلك إلى الجوانب السياسية، وذلك من خلال التأثير على السيادة القومية، فتلجأ إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية.

فقد ذكرت منظمة هيومان راينسوتش أن شركة "شل" تواطأت مع الشرطة والجيش في انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات دلتا النيجر.

كما قامت هذه الشركات على التغيير السلمي في جنوب إفريقيا من خلال إقامة حزب معارض لنظام الفصل العنصري، لأن مصالحها كانت ستتمس في حالة ما إن استمر الكفاح المسلح وما أسفر عنه،

وقامت بالاتفاق مع المؤتمر الوطني الإفريقي لتغيير برنامجه وإلغاء مسألة التأميم واعتمد على التغيير السلمي.³⁶

ويمكن القول أن السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحدث بسبب:

- 1- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها، كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار.
- 2- التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها.
- 3- مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صيغة سياسية واقتصادية، للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.
- 4- رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المعلق بالتعويض في حالة التأميم.
- 5- عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثروتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.
- 6- رفض اللجوء لمحاكم البلد المضيف في حالة نشوب نزاعات، نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة.³⁷

3-3 الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات:

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات المتعدد الجنسيات لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى زيادة الفروق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة بمصالحها بهذه المشاريع، وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت تأثير المزيج لجهود التنمية، وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية، وغالبا ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعا أمام الفساد، وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، فغالبا ما تعتمد هذه الشركات الرشوة بغية إفساد السياسة والحكام، وحملهم على قبول شروط أكثر غبنا لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أعلى من الأسعار الدولية، كما نجحت هذه الشركات في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجددت لخدمتها ومتربات عالية أعداد لا يستهان بها من الفنيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين.

ويمكن تلخيص الآثار الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية في ثلاث نقاط

هي:

1- تعميم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.

2- تكريس الفساد والرشوة والقيم الأخلاقية الوضيعة.

3- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.³⁸

خاتمة:

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعد إحدى الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة، وتعمل هذه الشركات على التحكم والسيطرة على الاقتصاد العالمي عن طريق التوغل في الدول والحصول على جنسياتها، حيث أن هاته الشركات تمتلك رؤوس أموال ضخمة فهي تحاول نقل نشاطها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها، كما تمتاز الشركات المتعددة الجنسيات بكونها ضخمة وتوسع أنشطتها وتفوقها التكنولوجي، كما تسعى لتحقيق الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال وإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية، وأصبحت تشكل قوة وسلطة مالية واقتصادية في الاقتصاد العالمي، تمكنها من الحد من النفوذ ودور الدولة وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدول النامية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نستخلص أن للشركات المتعددة الجنسيات آثار سلبية على الدول

النامية نذكر فيما يلي:

1- إن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على إعاقة التنمية في الدول النامية لأن هذه الأخيرة تعمل في جو احتكاري، لا توافق على دخول شركة محلية بمشاركتها، كذلك التبعية الاقتصادية للخارج.

2- رغبتها فقط في التوسع والتحكم والسيطرة على السوق التكنولوجي في العالم، وبسط سيطرتها الاقتصادية من أجل زيادة نفوذها على العالم.

3- إن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بمنافسة الشركات المحلية، وهذا يؤدي إلى سحب رؤوس الأموال والعملية الصعبة من الدول النامية.

كما لا بد من الإشارة إلى مجموعة من توصيات للحد من الآثار السلبية للشركات المتعددة

الجنسيات على الدول النامية وتتمثل في:

- 1- تفاوض الدول النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات قبل مباشرة النشاط فيها للحصول على أفضل الشروط التعاقدية، والضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة القيم المضافة محليا، واستعمال شبكاتها للتسويق في مختلف أنحاء العالم وتصدير منتجات الدول النامية المضيفة.
- 2- توعية الدول النامية بخطورة الشركات المتعددة الجنسيات في كل أوجه للحياة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والتقنية وانعكاساتها على الأهداف التنموية والسيادة الوطنية.
- 3- مراقبة و متابعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بصورة مستمرة ومراقبة حركة التدويل بمختلف الوسائل (التخطيط الوطني- مراقبة الاستثمارات - حماية وتنمية القطاعات ذات المصلحة الوطنية- التأمينات).
- 4- الاعتماد على القدرات المحلية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة للدول النامية وعدم التعويل على هذه الشركات، وإنما اعتبارها كعامل مساعد في تحقيق التنمية.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية

- 1- بول هيرست وغراهام طومسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.
- 2- حسام الدين عيسى: الشركات المتعددة الجنسيات، مؤسسة العامة للدراسات والنشر والمعاصر، بيروت، لبنان، بدون سنة.
- 3- خالد راغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات - في ضوء معايير الدولية - دار البادية، الطبعة الأولى، 2009.
- 4- زاهر فياض، استعمار افريقية، دار القومية للطباعة، بيروت، لبنان، 1999.
- 5- زكي رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، دار الرازي، بيروت، لبنان، 1989.
- 6- كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار 2006
- 7- محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، مصر، 1998.
- 8- موسى سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، ط 1، عمان، الأردن، 2008.

- 9- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 10- سيد طه البدوي، دور الشركات العابرة للحدود في إحداث الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.
- 12- علاء الدين ناظوريه، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث دار زهرة، عمان، الأردن، 2001.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 14- عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.
- 15- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 16- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 17- عبد السلام أبو قحف، سياسات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الجبلي، ط 2، بيروت، لبنان، 2003.
- 18- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 19- محمد محي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1999.
- 20- هدرسون جون، هرندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، السعودية، 1987.
- 21- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع اديتاركالباري، إيطاليا، 2000.
- 22- هانز بيترمان، هارال شومان، فخر العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي مراجعة رمزي، عالم المعرفة، الكويت، 2003.

- 1- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات- حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- 2- طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 3- عماري حسينة، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

المجلات

- أحمد عبد العزيز وآخرون، شركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010
- 2- أحمد السيد الكردي، الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة الأزهر، 2011.
- 3- حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، فيفري أبو ظبي، 2004.

الاحالات والمراجع:

- ¹ كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار 2006.
- ² محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، مصر، 1998، ص 35، 36.
- * دافيد أدلمان أمريكي الأصل متخصص في الاقتصاد السياسي، ولد في 24 ماي 1964، عين سفير للولايات المتحدة الأمريكية عام 2010، وهو يمارس أعمال تجارية يقوم بتصدير السلع في آسيا.
- ³ موسى سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008، ص 179.
- * ريمون فرنون أمريكي الأصل، تخصص اقتصاد، ولد في 1913، وتوفي 26 أوت 1999، كرس حياته لدراسة دورة حياة المنتج.

- ⁴ خالد راغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات - في ضوء معايير الدولية - دار البادية، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.
- * ميلتون فريدمان أمريكي الأصل، متخصص في الاقتصاد، ولد في 31 جويلية 1912، وتوفي 16 نوفمبر 2006، متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1962.
- ⁵ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 244.
- ⁶ حسام الدين عيسى: الشركات المتعددة الجنسيات، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص 16.
- ⁷ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 145.
- ⁸ بول هيرست وغراهام طومسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.
- ⁹ علاء الدين ناظوريه، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث دار زهرة، عمان، الأردن، 2001، ص 53.
- ¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 163.
- *ABB هي عبارة عن اندماج شركتين ASEA و BroonVovery، مقرها الرئيسي زيوريخ سويسرا متخصصة في صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية، وتقدر عائداتها 37,337 مليار دولار عام 2014.
- ¹¹ طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 25.
- ¹² حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، فيفري 2004، أبي ظبي، ص 27.
- ¹³ حميد الجميلي، المرجع السابق، ص 27.
- ¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 163.
- *ABB هي الشركة السابقة الذكر متخصصة في صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية.
- ¹⁵ محمد محي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1999، ص 61.
- ¹⁶ أحمد عبد العزيز وآخرون، شركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 124.

- ¹⁷ عمرصقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص 29.
- ¹⁸ نوزاد عبد الرحمان الهبتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع اديتاركالياربي، إيطاليا، 2000، ص 53.
- ¹⁹ محمد محي مسعد، مرجع سابق، ص 62.
- ²⁰ عبد المطاب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 152.
- ²¹ علاء الدين ناطورية، مرجع سابق، ص 67.
- ²² سيد طه البدوي، دور الشركات العابرة للحدود في إجتداب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 54.
- ²³ بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات- حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 73.
- ²⁴ عمر صقر، مرجع سابق، ص 202.
- ²⁵ سيد طه البدوي، مرجع سابق، ص 95.
- ²⁶ عماري حسينة، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 70.
- ²⁷
- ²⁸ أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 127، 128.
- ²⁹ هدرسون جون، هرندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، السعودية، 1987، ص 734.
- ³⁰ هانز بيترمان، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 2003، ص 20.
- ³¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 305.
- ³² زكي رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، لبنان، 1989، ص 35.
- ³³ أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 129.
- ³⁴ عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الجلي، ط 2، بيروت، لبنان، 2003، ص 464.

³⁵ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 22.

³⁶ زاهر فياض، استعمار افريقية، دار القومية للطباعة، بيروت، لبنان، 1999، ص 42.

³⁷ أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 130.

³⁸ أحمد السيد الكردي، الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة الأزهر، 2011، ص 20.